

واقع علم الاجتماع في الجزائر

د/ بلعير الطاهر

قسم علم الاجتماع

جامعة جيجل

ملخص:

يعتبر علم الاجتماع من الفروع العلمية التي تهتم بالدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي للأفراد، والأساليب التي ينتظم بها المجتمع. وهو بذلك ينتظر منه أن يساهم مساهمة جادة في تطوير المجتمع ورقية بواسطة منتوجه المتمثل في الإطار والكفاءات التي يقدمها للمجتمع، والمتشعبة بالمعرفة السوسيولوجية من جهة، وما يقدمه طلبة الدراسات العليا وأساتذة وباحثو علم الاجتماع من بحث علمي يكون الموجه والمرشد لحل المشكلات الاجتماعية، خصوصا في مجتمع يعرف في السنوات الأخيرة حراكا اجتماعيا كبيرا على كل الأصعدة والمستويات.

Résumé:

L'étude scientifique du comportement social de l'individu et des modes d'organisation de la vie sociale confère à la sociologie, en tant que discipline scientifique, la responsabilité particulière de contribuer au développement et à la promotion de la société. Aussi la sociologie est-elle l'objet d'attentes multiples dont une partie s'exprime dans le souci d'une formation de dirigeants et managers ayant non seulement les compétences requises par le profil professionnel de leur secteur d'activité, mais aussi les connaissances sociologiques pré requises; et une autre est prise en charge par les enseignants-chercheurs et les post-graduant qui apportent leur concours à la compréhension et résolution des multiples problèmes que pose l'extraordinaire mobilité sociale que vit la société algérienne.

مقدمة:

يوجد علم الاجتماع كفرع من فروع المعرفة العلمية في الجامعة الجزائرية ضمن ميدان العلوم الاجتماعية، وينظر إليه على أنه علم تحرري يعمل على كسر قيود التبعية والهيمنة المفروضة على المجتمع، وخدمة مصالح واهتمامات المواطن عن طريق تقديم اقتراحات لطريقة حل المشكلات الاجتماعية. كما أنه يعمل على تحرير العقول من المقولات والمفاهيم الغربية عن المجتمع. وهو العلم الذي بإمكانه تقديم أفكار نقدية للأوضاع التي يلاحظها، وتوضيح ما يجري حول المجتمع. أي أنه العلم الذي يهتم بمشاكل المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية وهو العلم القادر

على إيجاد الحلول وتقديم البدائل خصوصا في هذه المرحلة التي يعرف فيها المجتمع الجزائري حراكاً اجتماعياً كبيراً واحتجاجات تعددت أسبابها وتفسيراتها.

هذا الحراك الاجتماعي يعتبر بمثابة المادة الخام التي ينطلق منها علم الاجتماع في دراساته والمساهمة الجادة في تجاوز المجتمع لمشكلاته من خلال بحوث نابغة من واقع المجتمع الجزائري هي أحد الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع عند هذه النقطة يمكن أن نطرح سؤالين:

1- ما هو واقع علم الاجتماع في الجزائر؟

2- هل هو قادر على بلوغ أهدافه؟

نشأة علم الاجتماع في الجزائر:

لقد تضاربت الآراء حول تاريخ ظهور علم الاجتماع في الجزائر كفرع معرفي مستقل، فهناك من حدد تاريخه بسنة 1930. وآخرون حددوه بسنة 1952، وهناك من ذهب إلى أن ذلك كان سنة 1958. لكن مهما اختلفوا في تحديد السنة فإن النقطة المتفق عليها أنه ظهر في العهد الاستعماري، حيث كانت السلطات الفرنسية تهدف من خلاله إلى محاولة فهم المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الجزائر حتى تسهل عملية التحكم فيها والسيطرة عليها. وبعد الاستقلال انتشر علم الاجتماع بصورة ملفتة للانتباه رغم قصر الفترة الزمنية التي ظهر فيها، حيث أصبح نموه وتطوره يقاس بعدد خريجه وأساتذته. إذ إن تزايد هذا العدد صار يشكل تقدما ملحوظا يفوق تطوره في الجامعات الغربية منشأ هذا العلم في الفترة الزمنية نفسها.

إن أهم عامل مساعد على انتشار هذا الفرع المعرفي هو وجود قناعة أو مزاعم عريضة داخل المجتمع تؤمن بقدرته على فهم القضايا المجتمعية، وإيجاد حلول للأمراض الاجتماعية المتفشية. لهذا لم يتردد المشتغلون به في بدل المزيد من الجهد لفتح فروع في كل الجامعات الجزائرية والمراكز الجامعية. ولعل هذا يعود لاقتناعهم أو زعمهم بأن علم الاجتماع هو وصفة طبية ناجعة لدواء جميع أمراض المجتمع.

إن الرغبة في فهم الذات المجتمعية وتشخيص الأمراض الاجتماعية والمساهمة في التنمية بصفة عامة كانت وما تزال أحد الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع والمشتغلين به، ومبرر وجوده ووجودهم واستمراره واستمرارهم. ونجاح هذه الرغبة يتوقف على ازدهار وتقدم هذا العلم. وهذا ما أكده المرحوم "محمد الصديق بن يحي" عندما كان وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي في افتتاحه للملتقى الدولي الرابع عشر الخاص بعلم الاجتماع المنعقد في الجزائر في الفترة الممتدة بين 25- 30 ماي 1974 حيث قال: "لا يمكن لعلم الاجتماع عندنا أن يكتفي بمجرد وصف حالات موضوعية ولا الوقوف عند ضرورة وضع حد لاستعمار العقول، عليه أن يرتقي بطموحاته

إلى مستوى أعلى ويطور آفاقه، وعليه بالدرجة الأولى أن يفرض نفسه كعلم خلاق كفيل بالمساهمة في إرساء أسس التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي⁽¹⁾.

إن الفكرة المحورية التي يمكن استخلاصها من كلمة الوزير هي دعوته للمشتغلين بعلم الاجتماع في الجزائر إلى بذل المزيد من البحوث النظرية والكثير من الدراسات الميدانية المنبثقة من واقع المجتمع الجزائري لتوفير المتطلبات الأساسية لازدهار علم الاجتماع، وفرض نفسه داخل المجتمع، ويتحقق ذلك في اعتقادنا بتوفير مقولات نظرية خصبة ومناهج قادرة للوصول إلى نتائج صلبة تساعد على:

أ- تطوير المعرفة السوسيولوجية المستندة إلى معارف جديدة تساهم في عملية التراكم المعرفي، ويترتب على هذا التخلي عن المعارف القديمة التي قد لا تصبح قادرة على فهم الواقع المتجدد والمتغير.

ب- رفع وعي الإنسان والمجتمع وترشيد تعامل الإنسان مع المجتمع.

ج- الفهم الموضوعي القائم على التحليل والنقد للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

لقد تشكلت نظرة إيجابية حول علم الاجتماع خصوصا في السنوات الأولى للاستقلال بدليل الإقبال الواسع عليه في سبعينات القرن الماضي. حيث بلغ عدد طلبة السنة الأولى علم الاجتماع بجامعة قسنطينة سنة 1972: 510 طالب⁽²⁾. واستطاعت أن تخرج أقسامه العديد من الإطارات الكفأة والمحترمة من طرف المجتمع ومؤسساته. إلا أن هذا الازدهار النسبي الذي عاشه علم الاجتماع لفترة قصيرة بدأ في الانهيار في السنوات الأخيرة، وتتجلى بوادر هذا الانهيار في:

- عزوف الطلبة عن التسجيل الإرادي في هذا الفرع، حيث أصبح يستقطب حاليا الطلبة الناجحين في البكالوريا بمعدلات لا تسمح لهم بالتسجيل في تخصصات أخرى، أو الطلبة المحولين إليه بسبب رسوبهم المتكرر في فروع أخرى.

- النظرة الاحتكارية التي يبديها المجتمع لخريجي علم الاجتماع، وعدم اعترافه بالمعرفة والكفاءة التي يحوزها حاملو شهادة علم الاجتماع.

دفعت هذه الأوضاع التي أصبح يعيشها علم الاجتماع إلى عقد الكثير من الملتقيات العلمية لبحث واقع علم الاجتماع كمحاولة لتشخيص الداء.

علم الاجتماع والمحيط الاجتماعي :

يعتبر علم الاجتماع أحد الفروع العلمية التي تعمل على رقي المجتمع من خلال خريجيهِ، وهو بمثابة مصنع ينتج العلم والمعرفة السوسيولوجية التي تستخدم في تحقيق الأهداف التربوية والمجتمعية، وذلك من خلال تكوين الإطارات ذات المهارات العلمية العليا والمؤهلة

لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية والمساهمة في إحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي والسياسي. ومن هذه الأهداف يمكن النظر إلى علم الاجتماع على أنها أداة أساسية من أدوات التنمية.

وفي ظل التحولات البنوية التي يمر بها المجتمع الجزائري وتسارع وتيرة العولمة، يجد علم الاجتماع نفسه في مواجهة تحديات تفرض عليه إعادة النظر في أهدافه، ودوره على النحو الذي يتلاءم مع هذه التحولات. وإذا كانت السلطة السياسية هي التي كانت تحدد العلاقة بين الجامعة والمحيط في السابق، فإن هذه العلاقة أصبحت غير محددة مسبقا، بل تخضع الآن إلى عملية تفاوض بين الطرفين (الجامعة - المحيط)، وكل فرع معرفي يجب عليه أن ينمي موقعه، ودوره، وموارده، غير أن ميزان القوة في الأوضاع الحالية في غير صالح علم الاجتماع. ذلك أن تثنين دوره ومنوجه الممثل في المعرفة والكفاءة التي يحملها خريجو علم الاجتماع لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي إلا من خلال إبراز فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة علمية محددة⁽³⁾.

إن مواجهة وتحدي علم الاجتماع للمحيط الاجتماعي يتطلب منه العمل على تطوير نفسه كمؤسسة للتعليم والتكوين، ومراجعة أهدافه وهياكله على النحو الذي يمكن من تلبية حاجيات المجتمع الآنية، والمستقبلية بإطارات قادرة على حل مشكلات التنمية.

إن المطلوب من علم الاجتماع في ظل هذه التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري هو قيادة الموجة التغييرية. ولا يتم ذلك إلا بالتفاعل مع محيطه بمختلف أبعاده، ولن يتأتى ذلك إلا بتوظيف طاقاته العلمية والبشرية والمادية لتوظيف عقلاانيا ومنهجيا يمكنه من الدخول كشريك يساهم في تحقيق المطالب التي تملئها التنمية المستدامة في ثوبها المجتمعي الجديد⁽⁴⁾.

قراءة وصفية لوضع علم الاجتماع الراهن في الجزائر:

إن أهم ما يميز ويميز علم الاجتماع في الجزائر مند الاستقلال إلى وقتنا الراهن، سواء تعلق الأمر به كفرع معرفي أم بالباحثين والمشتغلين عليه هو:

1- **التبعية الأساسية للسوسيولوجية الغربية:** تتجلى هذه التبعية في الاستيراد والاستهلاك، إذ إن علم الاجتماع في الجزائر يدرس نظريات دخيلة عليه من إنتاج غربي صيغت وفقا لبيئة اجتماعية محلية، تختلف عن البيئة الجزائرية. حيث إننا ندرس آليا لطلبنا النظريات الوظيفية، ومختلف نظريات الصراع الصادرة عن أمريكا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا... وغيرها من التيارات والاتجاهات الفكرية التي ظهرت على الأرض الأوربية انطلاقا من إشكاليات لها خصوصيتها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية.

إن اعتمادنا على أدوات التحليل السوسيولوجي الغربية في فهم المجتمع الجزائري أعطت نفس النتائج التي توصلت إليها النظريات الغربية. وهي نتائج ليست بالضرورة صحيحة لتعكس واقعنا

الاجتماعي، لأن الفرضيات والمقولات والمسلمات التي صيغت وفقا لواقع اجتماعي، وبُرهِنَ على صحتها وفقا لذلك الواقع لا تستطيع أن تفسر الواقع الجزائري، كونها جردت من واقع الجزائر الاجتماعي والتاريخي وانفصلت عن تكوينها الإستيمولوجي⁽⁵⁾.

إن المشتغلين بعلم الاجتماع في الجزائر يأخذون مفهومات غربية ويستعملونها كأداة تحليلية لفهم الواقع الجزائري، وهذا يعتبر تقليدا أعمى لا يساعد على فهم الظاهرة الاجتماعية في الجزائر من خلال المقولات والأدوات التحليلية الغربية. فإذا أخذنا مفهوم "لبارسونز" أو "ماركس" أو "غرامشي" فإننا نجده خضع للتجربة لفترات طويلة في المجتمعات الغربية من جهة، وأنه واجه علماء ونظريات متعددة، أي أن نضوجه كان في حقل معرفي مغاير.

من جهة أخرى، فإن النظريات الغربية قد تمت صياغتها في ضوء خصوصية مجتمعاتها وقضاياها الاجتماعية والتاريخية، وطورت قضاياها النظرية في سياق الحقل المعرفي الذي نمت داخله، وبالتالي فإننا نعتقد بأنها غير قادرة على فهم الظاهرة السوسيولوجية في الجزائر التي ظهرت في ضوء خصوصية مغايرة تماما.

إن هذا النقل النظري وعدم محاولة بناء المفاهيم السوسيولوجية في ضوء الواقع المحلي، أوقع الأستاذ والباحث والطالب في مشكلة عدم قدرة التراث النظري المنزود به في فهم الواقع الجزائري والعربي عموما. لأن المفاهيم والنظريات التي نحاول تفسير الواقع على ضوءها ضعيفة التأثير لكونها مستوردة ومقطوعة من جذورها الاجتماعية والتاريخية وعن مسار تكوينها المعرفي. وهنا لا يسعنا سوى تكرار ما شاع من حكمة في هذا المجال على لسان "ليني بلوند" (L.LEBLOND): "لا يمكن لأي نبتة مفيدة أن تنمو وتزدهر في جميع المناطق الجغرافية والظروف المناخية"⁽⁶⁾.

إن هذا التقليد يعتبر من الأخطاء المنهجية الملازمة لكل شكل من أشكال التقليد عامة، ساهم في عملية التأخر السوسيولوجي في الجزائر كمحصلة لنقص المعارف السوسيولوجية المستمدة من الواقع الجزائري أو على الأقل العربي.

وكان هذا من العوامل التي أزمنت الممارسة السوسيولوجية في الجزائر، التي تعتمد بالأساس على مفاهيم ونظريات الغرب، واعتبرتها أدوات سهلة التوظيف في التحاليل النظرية والميدانية، تجنبها مشقة البحث عن حقل نظري مستمد من الواقع الاجتماعي والسياسي الجزائري.

2- **حصار المجتمع لعلم الاجتماع:** يتخذ علم الاجتماع المجتمع مجالا لدراساته، بهدف فهم أسرار وآليات سيره، غير أن الميزة الأساسية للمجتمع الجزائري أنه مغلق على نفسه، ويمكن أن نستدل على هذا الانغلاق بمثال وهو رفض المجتمع للدراسة العلمية لبعض المواضيع التي يعتبرها من الطابوهات ولا يسمح بتسليط الضوء عليها، ومن هذه المواضيع التي مازالت

مغلقة في وجه البحث الاجتماعي: العلاقات الجنسية، والممارسات الدينية، واحتكار السلطة، والقوى المسيطرة، والنخب العسكرية، والاختلال في سير النظام الاجتماعي... هذه المواضيع وغيرها تعتبر محرمة، وقد يتعرض الباحث إلى مخاطر إذا حاول الاقتراب منها.

إن حصار المجتمع لعلم الاجتماع ومنعه من دراسة بعض المواضيع يعبر عن انغلاقه على نفسه ورفضه للمعرفة العلمية والاجتماعية، وأصبح بذلك المجتمع يفضل العزيم والساحر على المحلل النفسي، أو الخبير الاجتماعي⁽⁷⁾.

إن هذا الحصار الذي يعيشه علم الاجتماع في الجزائر، هو دليل على جهل المجتمع بطبيعة هذا العلم ودوره في معالجة الكثير من المشكلات المجتمعية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، والنظر إليه على أنه علم يزعم ويمكن من كشف نقاط ضعف المؤسسات الاجتماعية. فالنخبة السياسية تحاصره لكي لا يتمكن من كشف مشاريعها التسلطية والاستبداد وطبيعة الحكم. فاللصوص، والمساجين، ومتعاطو المخدرات، والجنسانيون... يرفضون أن تكون تصرفاتهم وسلوكياتهم في موضع تقويم، ويرفضون الإفصاح عن عالمهم حتى لا يسهل غزوه من طرف أجهزة الدولة.

إن هذا الحصار الذي فرضه المجتمع على المعرفة السوسولوجية أضعف من مكانته داخل الجامعة وخارجها، ولتقلب على هذه الوضعية الصعبة التي يمر بها علم الاجتماع يجب على الطالب والباحث السوسولوجي كسر طوق الحصار الذي حاول المجتمع فرضه على علم الاجتماع، وبالتالي كسر انغلاق المجتمع على نفسه من خلال دراسات علمية موضوعية مستقلة ونقدية، قد تكون كبداية لقبول المجتمع للمعرفة الاجتماعية العلمية. لأننا نعتقد أن جانباً كبيراً من هذا الاحتكار سببه عجز بعض الباحثين السوسولوجيين، تفسير الأحداث الاجتماعية تفسيراً مقنعاً سواء على المستوى السوسولوجي بمعناه الضيق أم على المستوى الاجتماعي العام.

3- التبعية السياسية: إن علم الاجتماع هو ممارسة علمية مزعجة بسبب عمله على كشف التناقضات الموجودة داخل المجتمع، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية التي يعاني منها المجتمع، من هذا المنطلق حاولت السلطة السياسية بعد الاستقلال بسط نفوذها على هذا العلم. وتوجيهه إلى أن يكون علماً اجتماعياً ملتزماً بقضايا المجتمع، ومعالجة المواضيع التي تعمل على استمرار الوضعية الموجودة. في الواقع إن هذا الهدف ما هو إلا جزء من مخطط عام يرمي إلى السيطرة على الجامعة، وخصوصاً المعرفة الاجتماعية التي تعتبر أداة فعالة في تحقيق السيطرة على الإنسان والمجتمع، ومن ثم فلا غرابة أن تحاول القوى السياسية بسط نفوذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات إنتاج المعرفة الاجتماعية، لأن تلك السيطرة تساعد على إدماج هذه المؤسسات في مشروع السلطة وجعلها أدوات لا غنى عنها في كسب الشرعية⁽⁸⁾.

لقد تحول علم الاجتماع عن مهمته العلمية وأخذ على عاتقه مهمة إيديولوجية دعائية للخطاب الرسمي، ومحاولة تمريره في أوساط الجماهير. وهذا ما يؤكد وزير التعليم العالي في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الرابع والعشرين لعلم الاجتماع بقوله بأن: "علم الاجتماع يجد نفسه مرغما على أن يكون في الصف الأول بين شعبه"⁽⁹⁾، وهو يعني بهذا أنه يجب على علم الاجتماع أن يكون في خدمة اديولوجية الدولة، ولابد أن يكون إنتاج المشتغلين في علم الاجتماع يصب في نفس السياق، أي حماية الإيديولوجية الاشتراكية. وهذا ما يؤكد الوزير في نفس الخطاب بقوله: (إننا نلاحظ بارتياح وعي الطلبة بالنمط اديولوجي بصفة خاصة...و مساهمة طلبة علم الاجتماع في التطوع علامة مشجعة لإنسجام دروس علم الاجتماع مع المشاكل الأساسية للبلاد)⁽¹⁰⁾.

إن هذا يبين لنا على الأقل أنه في مرحلة التأسيس لعلم الاجتماع في الجزائر سعت الدولة إلى أن تتحكم فيه بغية السيطرة على المجتمع ككل. وتجسد ذلك المسعى في أن البرامج والوحدات التي كانت تدرس لتخصصات علم الاجتماع كانت توضع على مستوى الوزارة وبدون إشراك الأساتذة في مناقشتها.

إن ما يؤكد السيطرة السياسية التي كانت تفرضها الدولة على علم الاجتماع، هو ابتعاد البحث السوسيولوجي عن إثارة المواضيع التي لا يتناولها الخطاب الرسمي كالجوهرية، والقبلية، وميزان القوة بين الطبقات الاجتماعية، والصراعات الخفية والمعلنة، ونصيب المواطن من الثروة والدخل الوطني... والاكتفاء بدراسة المواضيع التي يتناولها الخطاب السياسي، ويرجع هذا في اعتقادنا إلى هيمنة الخطاب السياسي الأحادي على المجتمع، وسيطرة السياسي على العلمي. هذه الهيمنة لا تسمح بالخروج عن الأطر الجاهزة التي تقدمها الهيئات الرسمية، ويعتبر الخروج عنها بمثابة العصيان والتمرد، بحجة أن تلك الأفكار والطروحات معادية للوطن ومصالحة، أو أنها غريبة عن المجتمع.

إن هذه الوضعية التي مر بها علم الاجتماع في الجزائر في مرحلة التأسيس سهلت عملية استغلاله من طرف السياسيين لأغراض تخدم النظام أكثر من خدمته لنفسه، وهذا ما جعله علما تابعا للدولة.

أما في السنوات الأخيرة وبعد التحولات التي عرفت الجزائر فقد نال البحث السوسيولوجي حقه من الحرية الأكاديمية التي كانت ممنوعة في مرحلة التأسيس، بحيث أصبح الأستاذ والطالب في علم الاجتماع يتمتع بحرية الاستغلال، واستقصاء الحقائق وحرية البحث العلمي، وحرية النشر والتوزيع، وحتى العمل الأكاديمي أعتد أنه تخلص من التسلط الإداري والسياسي والاجتماعي والديني سواء فيما يخص الحرية الأكاديمية بشقيها الفردي المتمثل في حماية الفرد

الباحث من التعسف السلطوي داخل الجامعة أم خارجها، أو المؤسساتي (الجامعة) والمتمثل في حماية الجامعة المنتجة للعلم والمعرفة من تسلط السياسيين ورجال الدين وذوي النفوذ بقوة المال.

وأعتقد بأن الكرة الآن موجودة في يد طلاب وأساتذة علم الاجتماع لتناول تلك المواضيع التي كانت تعتبر في السابق عبارة عن طابوهات.

إن مهمة علم الاجتماع هي تناول المواضيع والإشكاليات الحقيقية بالنسبة إلى المجتمع والإشكاليات الحقيقية لا تعني بأي حال من الأحوال تلك المواضيع التي تعتبرها السلطة السياسية كذلك، بل ما ينتجه الخطاب الرسمي يعتبره الباحث الاجتماعي إحدى النقاط الممكنة والمساعدة على البحث، وهي تخضع للتحليل والتأويل والنقد، وفي النهاية تكون مادة خاما للدراسة الاجتماعية ونقطة البداية.

4- البداوة السوسيولوجية: لقد عرف علم الاجتماع نموا كيميا، سواء من الناحية المؤسساتية أم البشرية. وخلال المرحلة الأولى من ظهوره في الجامعة الجزائرية برزت مناظرات بين المشتغلين به لإثبات علميته وموضوعيته وأهميته بالنسبة إلى المجتمع. وقد تجاوزوا هذه المناظرات والمعارك ضد الذين شككوا في أحقية هذا العلم ومكانته تحت الشمس الجامعية⁵، وبانتهاء هذه المعركة دخل أساتذة علم الاجتماع في الجزائر في حرب أهلية يمكن تسميتها بالبداوة السوسيولوجية حيث قسموا أنفسهم إلى قبائل تحت أسماء متعددة: الماركسيون، والإسلاميون، والوظيفيون، والنظريون والتطبيقيون وأتباع المدرسة الفرنسية أو الإنجليزية أو الأمريكية أو الألمانية أو العربية. وكل قبيلة تم تقسيمها إلى عشيرة: الوظيفيون التقليديون، الوظيفيون المحدثون، الماركسيون التقليديون الماركسيون المحدثون، الإسلاميون الراديكاليون، الإسلاميون المحافظون... وأكثر من هذا، لقد تحول هذا الخلاف الفكري إلى عداة شخصي تتجسد مظاهره في اختيار لجان مناقشات رسائل الدكتوراه أو الماجستير. وتتجلى هذه البداوة أكثر في تقييم المقالات التي غالبا ما ترفض بسبب تلك الحرب الأهلية.

لقد أصبحت هذه البداوة السوسيولوجية تمثل أفيون علم الاجتماع في الجزائر وأثرت سلبا في نموه وتطوره، فبدل أن تستغل كل الطاقات في العمل على تطوير هذا العلم من خلال دراسات علمية تعيد إليه هيئته الاجتماعية، غير أن جزءا من هذه الطاقة خصص لبناء التكتلات الإيديولوجية والمحصلة كانت إنتاج معرفة سوسيولوجية هزيلة للغاية.

البحث السوسيولوجي:

يعتبر البحث العلمي بمثابة القاعدة الصلبة لتطوير أي فرع من فروع المعرفة، وذلك من خلال التوصل إلى نتائج علمية جديدة، أو توسيع تطبيق المعارف المحصلة، ومن ثم رفع عملية التراكم المعرفي. كما أن البحث العلمي يساعد على تجديد وتطوير المعارف. وهذا ما يمكن

من تقليص المعارف القديمة التي تتضاءل وتتآكل نتيجة مناقضتها للواقع المتغير والمتجدد، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمعرفة السوسيولوجية. من هذا المنطلق يمكن القول إن الفرع المعرفي المتطور هو ذلك الفرع الذي يتمكن من تجديد معارفه ونظرياته من خلال عملية البحث سواء كان نظريا أم تطبيقيا.

الكثير منا طرح عليه الطلبة مسألة النقص الفادح للإنتاج السوسيولوجي الجزائري ولا بد من الاعتراف أنه نادرا ما يجد طالب المعرفة الاجتماعية إنتاجا علميا جزائريا يطفى عطشه لفهم الواقع الجزائري المعاصر بصورة موضوعية شاملة أو حتى جزئية. فرغم مرور حوالي نصف قرن على إنشاء قسم علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية إلا أن إنتاج الباحثين المشتغلين به لا يزال في المراحل الأولى، فأين البحوث والدراسات التي تناولت المشاكل التي عرفتها الجزائر والأزمة التي تعيشها وأسبابها؟ إن أكثر من تسعين في المائة من إنتاج أساتذة علم الاجتماع في الجزائر هي كتب تحاول أن تعرف بهذا العلم أو طرق البحث فيه أو نظرياته وفروعه أو هي عبارة عن ترجمة للمعرفة السوسيولوجية الأجنبية، لهذا نجد طلبة علم الاجتماع يعرفون بصورة أحسن الواقع السوسيولوجي الغربي أكثر من واقعهم السوسيولوجي.

إن المتمعن في رفوف المكتبات الجامعية يلاحظ النقص الفادح حتى لا نقول انعدام الدراسات السوسيولوجية التي تعنى بقضايا المجتمع، والكثير مما هو موجود عبارة عن بحوث أكاديمية قدمت لنيل شهادة أو ترقية علمية. إن هذه الوضعية غير الطبيعية التي يعيشها البحث السوسيولوجي يمكن إرجاعها إلى بعض العوامل متفاعلة مع بعضها البعض نذكر أهمها:

- غياب سياسة وطنية واضحة في ميدان البحث العلمي عموما، والبحث السوسيولوجي على وجه الخصوص.

- غياب التنسيق بين مراكز ومخابر البحث مما أدى إلى غياب تبادل المعلومات والخبرات.

- غياب معايير علمية دقيقة لقبول ورفض مشاريع البحث، وعدم متابعة إنجازها وتقييمها.

- ضعف الوسائل والإمكانات المخصصة للبحث، وقلة الدوريات والمجلات السوسيولوجية مما يزيد في طول الفترة الزمنية لنشر بعض الأبحاث والمقالات.

- انعدام فرص التدريس الميداني للطلبة.

خاتمة:

في ظل الملاحظات الوصفية السابقة والنقدية في بعض الأحيان والتي ساهمت في اعتقادي في تدهور وضع علم الاجتماع في الجزائر شأنه شأن بقية فروع العلوم الإنسانية بصفة عامة وبعض الفروع التقنية في هذا الصدد يمكن أن نطرح السؤال: هل يمكن أن نتصور تطور

واستمرار المجتمع الجزائري بدون بعض الفروع العلمية والمشتغلين بها كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ الجغرافيا، والفلسفة، واللغة الفرنسية، واللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى بعض الفروع التقنية كالإلكترونيك؟

إن ملاحظة ما قدمته تلك التخصصات للمجتمع الجزائري ومدى مساهمتها الفعلية والجادة في تطوره سواء من حيث ما قدمته من إنتاج علمي أم إطارات ساهمت في تطوير المجتمع، يدفعني إلى القول بأن نتائجها هزيلة، وهذا ما يشجعني على القول بأن تخلي الدولة عن تلك الفروع من الجامعة الجزائرية ولفترة قصيرة لا يؤثر على المجتمع الجزائري بشكل كبير سواء كان إيجابيا أم سلبيا، لأنها لم تقدم ما كان يفترض أن تقدمه للمجتمع الجزائري في سبيل تطويره ورقيه بل هي أصبحت تشكل عبءا على المجتمع بمفاهيم العصر.

المراجع:

- (1) ناجي سفير: محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول، ترجمة م.ع. بن نصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 25 - 26
- (2) عنصر العياشي: أزمة أم غياب علم الاجتماع - مجلة المستقبل العربي - عدد 37 جوان / جويلية 1990 ص 39.
- (3) نفس المرجع ص 39.
- (4) ضياء الدين زاهر: جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة "تحديات وخيارات" المكتبة الأكاديمية، 2000، القاهرة.
- (5) علي الكنز: ورقة قدمت إلى ندوة "نحو علم اجتماع عربي" بتونس بين 25 - 27 فيفري 1985 ص 99 - 106
- (6) فضيل دليو وآخرون: علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل. دار المعرفة ص 13
- (7) عنصر العياشي: مرجع سابق ص 42.
- (8) جمال معنوق: الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسولوجية قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر، العدد 1 سنة 2000 ص 37.
- (9) نفس المرجع: ص 44.
- (10) عنصر العياشي: مرجع سابق ص 44.